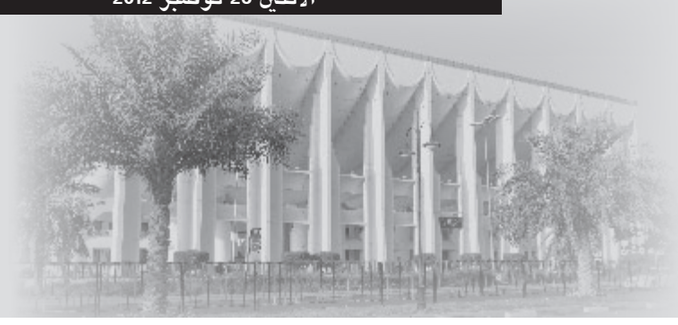

التقى ناخبات الدائرة الأولى مساء أول من أمس

أحمد العبيد: المرأة الكويتية الرقم الصعب وستصنع الفرق في الانتخابات المقبلة

أحمد العبيد متحدثا في ندوته النسائية

جانب من الحضور النسائي في ندوة العبيد

أكد مرشح الدائرة الأولى أحمد محمد العبيد ان المرأة هي التي ستصنع الفرق بالانتخابات المقبلة، كونها تمثل أكثر من نصف المجتمع وأكثر من نصف عدد الناخبين، وهو ما يؤكد أنها ستصنع الفرق بمشاركتها وتفاعلها واختيار الأفضل.

وأضاف العبيد، خلال لقائه ناخبات الدائرة الأولى مساء أول من أمس، ان المرأة اليوم تشكل الكتلة الانتخابية الأكبر كونها تمثل 54٪ من إجمالي الناخبين الكويتيين وهناك 38 ألف ناخبة في الدائرة الأولى، ولذلك فإن نجاح المرشحين سيكون مرتبطا بفاعلية وحضور وتفاعل النساء.

وشدد العبيد على أن الكويت تتعرض لعاصفة مصطنعة ستعبرها بكل قوة ومحبة وسلام، ولن نترك بلدنا أو نتخلى عنه، لأن الأمل سينتصر على اليأس، وعزيمة الكويتيين ستنتصر على الفوضى، ونحن نعلم ان بلدنا يعاني من أخطاء ومشاكل ونواقص وفساد لكن فيه أشياء أيضا إيجابية جميلة وممكن أن يصبح أحسن وأرقى وأجمل بتفاعل الناخبات والناخبين.

وقال العبيد ان أفضل عمل نؤديه للكويت يكون بأن تذهب كل ناخبة وناخب في يوم 12/1 لصندوق الاقتراع لاختيار من يمثلها ويمثله، لنساهم بتشكيل مستقبل أفضل لهذا البلد الذي لن يقف أو يتعطل بسبب تهور أو إساءة بعض السياسيين.

وذكر مرشح الدائرة الأولى أحمد محمد العبيد أن المرأة الكويتية حاضرة بالمشهد السياسي منذ نشأة الدولة، وهي الشريكة الصامتة المنتجة، وأنها تشكل في يومنا الحاضر كتلة نسائية اجتماعية تتجاوز 600 ألف امرأة، إضافة إلى كونها قوة اقتصادية انتاجية باعتبارها تمثل 46٪ من إجمالي القوى العاملة، بعد أن بلغ اجمالي النساء العاملات في الدولة 180 الف سيدة من أصل 390 ألف موظف وموظفة، ولهذا فهي تساعد الرجل وتساهم في بناء الأسرة.

وعن عمل المرأة، أشار العبيد إلى وجوب النظر في هذه المسألة بشكل مهني متخصص بعيدا عن التشنج والمزايدات سواء على مستوى سنوات الخدمة والتقاعد أو تقديم تصورات تكفل مزيدا من الحقوق للنساء وتكفل حقوق الدولة، وأهمية ان ينظر ديوان الخدمة المدنية في المزايا المالية وبدلات الوظائف التي تشغلها النساء أن تتساوى مع الرجل في الوظائف المتشابهة، كما يجب أن ينظر كذلك إلى القطاع الخاص الذي يعمل فيه 80 ألف كويتية وكويتي، والنظر في أبرز مطالباتهم وهي ضمان الوظيفة بحيث لا يتعرضون للتسريح.

وتطرق العبيد إلى دور المرأة في قطاع التعليم كقوة عمل، كون هذا المجال يضم 28 ألف سيدة تعمل في التعليم إلى جانب 21 الف وظيفة فنية مساعدة، كما أن المرأة لم تكن بعيدة عن الثقافة منذ القدم حيث تبرعت إحدى السيدات لإنشاء المكتبة الاهلية كأول مكتبة في تاريخ الكويت بالعشرينيات.

وتطرق العبيد إلى قضايا المرأة، وقال أن هناك حاجة ملحة لمعالجة قانون الأحوال الشخصية وما يتعلق فيه من طلاق وميراث وزواج، إلى جانب تسهيل إجراءات السكن والعقار للحالات الخاصة كالأرامل والمطلقات كونهن يشكلن فئة تحتاج إلى متابعة حثيثة للعمل على إنجاز مطالبهن وإدخال فئات لم تنل حقها وتسهيل الاجراءات على هذه الشريحة.

واختتم مرشح الدائرة الأولى أحمد محمد العبيد لقاءه بناخبات الدائرة بالإشارة إلى الجانب الصحي، حيث أكد أن أبرز ما تعاني منه صحيا هما مرضا سرطان الثدي وهشاشة العظام، إذ تجاوزت حالات الإصابة بسرطان الثدي 200 اصابة، كما شاركت أكثر من 6 آلاف سيدة بحملة الفحص المبكر للكشف عن هذا المرض، وهو ما يدفعنا للمطالبة بقوة لإنشاء مراكز فحص مبكر للسرطان في كل محافظة، وإنشاء مستشفى متخصص لسرطان الثدي لأنه الأكثر الانتشار، أما فيما يتعلق بمرض هشاشة العظام، فهناك امرأة واحدة تصاب بهذا المرض من أصل ثلاث نساء عالميا، وفي الكويت لم نجد مركزا متخصصا لهذا المرض سوى مركز يتيم تبرعت به إحدى المحسنات بينما لم تكلف الدولة نفسها عناء إنشاء أي مركز متخصص لهذا المرض رغم شيوعه.

العبيد متوسطا لجنته الإعلامية

أعلن عن برنامجه الانتخابي الذي ضمنه 6 ملفات إصلاحية تشكل حلقة متصلة

عبدالحميد الشايجي: مكافحة الفساد لتحقيق التنمية

د.عبدالحميد خليفة الشايجي

أعلن مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات أمة 2012 د.عبدالحميد خليفة الشايجي ان هناك سببين جوهريين دفعاه لترشيح نفسه لانتخابات مجلس الأمة 2012 بدءا بالسبب الأول وهو استثارة همم وفزعة الأغلبية الصامتة في الكويت للمبادرة الى تسمية من تراه الأصلح والأكفأ والأقدر على نيل شرف الدخول تحت قبة البرلمان كعضو مجلس أمة يمثلها وينقل همومها وهواجسها لصناع القرار وهي التي لم تستطع أن تخفي شديد استيائها من أداء المجالس النيابية السابقة بما في ذلك الممارسات الحكومية التي لم تكن على مستوى طموحات الشعب المتعطش للتغيير الايجابي وطموحاته، مشيرا الى ان السبب الثاني الذي دفعه للترشح هو رغبته بممارسة هذا الحق الشرعي والوطني بامتياز، واعتبره تكليفا لا تشريفا، يفسح له المجال للمشاركة في نهضة البلاد برؤية عصرية ثاقبة تأخذ بعين الاعتبار التحديات والمخاطر التي تحدق بالوطن لتنال من أمنه واستقراره ونهضته لاسيما مع انحراف المجالس السابقة بعيدا عن تحقيق متطلبات وتطلعات المواطنين الرامية الى الإصلاح والتنمية والتخلص من حالة القلق والخوف من المستقبل والمجهول التي تطاردهم في منامهم وحتى في أحلامهم.

ووصف الشايجي برنامجه الانتخابي بالبرنامج الطموح الذي يضم حزمة اصلاحية شاملة تغطي 6 ملفات حيوية ومهمة، لا يرتبط كل منها بالآخر فحسب، ولكن يمهد كل منها لما بعده ليشكل بذلك سلسلة متصلة لا انفصام في عراها او في حلقاتها بدءا بالملف الاستراتيجي الذي يربط بصورة مباشرة مع الملف الأمني الذي يليه، مرورا بالملف الاصلاحي، وارتباطه المباشر بالملف التنموي، وانتهاء بملف الشباب الذي يمهد لملف الأخلاق لأخلص من وراء كل هذه الملفات الى اننا أمام منظومة دفاعية وأمنية وتنموية وأخلاقية مجتمعية ودينية وسياسية شاملة متى صلح حال احداها صلح حال البقية والعكس هو الصحيح.

وقال مفصلا: «ان المقصود بالمفهوم الاستراتيجي الذي يركز عليه ملفي الأول هي رؤيتنا تجاه تحديد مسار الدولة وطنا ومواطنين، والذي أطرح فيه أكثر من تساؤل يجول في خاطري كما هو حال المواطنين، فأي وطن نريد؟! هل هو وطن دائم أم مؤقت؟ فلو كان جل هدفنا هو العيش في وطن مؤقت فهذا يعني ان نتحول الى مجتمع استهلاكي يستنفذ مقدرات وامكانات هذا الوطن، ولا ينميها او يستثمرها، وأما إذا كنا نريد وطنا دائما وهذا هدفنا دون أدنى شك فهذا يعني ان نتحول من مجتمع وثانيها: إعادة صياغة المجتمعات الخليجية بصورة تهيئ وتمهد لتنفيذ رغبة أو أطماع الاميركان في الاستئثار بالمنطقة والاقامة والاستقرار فيها إلى ماشاء الله».

الملف الإصلاحي

وفي معرض حديثه عن الملف الاصلاحي رأى الشايجي ان الخروج من هذا المأزق أو المستقبل المظلم الذي ينتظر البلاد - إن صدقت مثل تلك التوقعات - لن يكون إلا بتبني ملف إصلاحي، شامل ومتكامل، يركز على مسارين بدءا بالمسار الأول الذي يهدف إلى إصلاح الخلل والقصور الموجود في السلطة التنفيذية وانتهاء بالمسار الثاني الرامي إلى إصلاح الفساد المستشري في أجهزة ومؤسسات الدولة عبر منهجية عمل منظمة تتلمس بداية مواضع الخلل والقصور ومواطن الفساد على أنواعه وتشخص أسبابه وترصد إثارة تمهيدا لمحاصرتها أو الحد منها تدريجيا مع عدم إمكانية القضاء عليها بصورة مطلقة مستعينين بذلك بالتشريعات القائمة، وبإحكام الرقابة وتفعيل مبدأ المحاسبة عملا بمقولة «من أمن العاقبة أساء العمل» وإفساح المجال أمام وضع تشريعات أخرى جديدة تواكب المستجدات وتكون على قدر التحديات لإصلاح ما يمكن إصلاحه من الفساد المستشري بقطاعنا العام كما النار في الهشيم.

الملف التنموي

وأضاف: «إن نجاحنا بالتأكيد في إقرار حزمة إصلاحات جذرية شاملة وفاعلة لمكافحة الفساد والتصدي للمفسدين، يشكل المدخل الحقيقي وربما الوحيد نحو التنمية المستدامة، فلا تنمية مع الفساد فهما نقيضان يسيران في خطين متوازيين لا يمكن لهما أبدا أن يلتقيا.والتنمية الشاملة التي ننشدها هي التي تنال القطاعات الخدمية في الدولة التي تستأثر بكل ميزانية البلاد من خدمات تعليمية وصحية وطبية وسكنية وتدريبية ومجتمعية تعود بالنفع العام على جميع أفراد المجتمع الذين سيكون بمقدورهم حينها العطاء والإنتاج مع توافر البيئة المشجعة والمحفزة للإنتاج والعمل بعيدا عن الاحباطات والضغوطات واليأس، مؤكدا انه ومتى تمت تهيئة هذه البيئة الصحية للمواطنين لاسيما لشريحة الشباب منهم التي يعول عليها الوطن في رفعته ونهضته.. فسيكون بمقدورنا توفير بدائل أخرى للمصدر الأحادي أو الوحيد لدخل البلاد وهو النفط ولا غيره، وقال: فلنقدم لشبابنا اليوم، ليقدموا لنا في الغد».

ملف الشباب

وعن ملفه الخامس ملف الشباب قال: «وما أدراك ما الشباب؟ واعتبرهم الثروة الأكبر والأهم للكويت ليس فقط للدماء الحارة التي تسري في عروقهم.. وليس فقط لاندفاعهم وعزمهم على البذل والعطاء، ورد الجميل لهذا الوطن الذي أعطاهم الكثير، ولكن لكونهم يشكلون نسبة 60٪ من إجمالي المجتمع الكويتي، وهذا يتطلب من صناع القرار وراسمي السياسات في الكويت، وضع الخطط الكفيلة باستثمار طاقات وقدرات وإمكانيات هذه الشريحة «الفتية» والعمل على حسن توجيهها وتدريبها وإعادة تأهيلها دون أن نبخل عليهم بالغالي والنفيس.

خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أول من أمس

مشاري التركيت لإيجاد حلول سريعة لقضايا الإسكان والصحة والتعليم والمرور

مشاري التركيت متحدثا في افتتاح مقره

أكد مرشح الدائرة الأولى مشاري التركيت صعوبة المرحلة الراهنة التي يمر بها البلد لدرجة ان الاختلاف في وجهات النظر تعدى مداه ووصل الى خلاف مقيت وقطيعة في الرحم.

وقال التركيت خلال افتتاح مقره الانتخابي ان حضوركم المقرات الانتخابية والاستماع إلى طرح المرشحين لاختيار الأفضل نابع من تحملكم مسؤوليتكم الشرعية.

وأرجع التركيت فقدان الثقة في الحكومة من قبل القوى السياسية إلى كثرة المماطلة وتخبطها وعدم جديتها في محاربة الفساد وتطبيق القانون، مشيرا إلى ان المشكلة تكمن أيضا في اختيار وزراء ليس لديهم الكفاءة على القيام بوضع الخطط وتنفيذها، لذا يجب على رئيس الوزراء المقبل ان يكون لديه خطة واضحة وبرنامج حكومي قابل للتطبيق، وان يتم اختيار الوزراء على أساس الكفاءة والابتعاد عن المحاصصة والترضيات.

وأوضح ان الحكومة المقبلة لن تكون مراقبة من المجلس فقط، وإنما من القوى السياسية المقاطعة التي ستكون متربصة لأداء الحكومة، متوقعا ان يمنح الشعب الكويتي فرصة تاريخية للحكومة من خلال مشاركته في الانتخابات.

وطالب بإيجاد حلول سريعة لقضايا الإسكان والصحة والمرور وجعلها على رأس أولويات المجلس المقبل، خصوصا ان هذه القضايا لا تحتمل التأجيل، داعيا الحكومة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام للمساعدة في حل مثل هذه القضايا والاستفادة من خبراتهم.

واستغرب من عدم وجود خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر مفاجئة كالحادثة التي أحدثها انفجار أنبوب غاز في محطة الروضتين، متسائلا: ماذا سيكون حالنا لو قصفت إسرائيل مفاعل بوشهر النووي؟

وحول إعلان المقاطعة التي لجأت إليها بعض القوى السياسية المعارضة لمرسوم الضرورة، قال «ان الشارع ليس هو الحل، وقد نختلف مع الحكومة في الكثير من القضايا، ولكن حل هذا الاختلاف يكون وفق الأطر الدستورية والقانونية والشرعية، متسائلا: هل أصبح القياديون والسياسيون والنخبة في الكويت مقياسهم في العمل السياسي «ما يطلبه المستمعون»؟

وأضاف ان الانتخابات المقبلة مسؤولية كل من له حق دستوري في اختيار اعضاء مجلس الأمة، فمن سيشارك سيبرئ ذمته أمام الله سبحانه وتعالى وأمام شعبه، داعيا إياهم (المقاطعين) إلى الاستفادة من تجارب الدول المجاورة التي قاطعت بعض أحزابها وتيارات المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

وختم: «لما كان خياركم بعدم المشاركة في هذه الانتخابات كان فرض عين على كل من له القدرة والكفاءة تحمل هذه المسؤولية إحقاقا للحق ونصرة لديننا والتزاما بقيمنا الكويتية النابعة من شريعتنا الإسلامية السمحة دون غلو أو تفريط».

جمعية الوفرة الزراعية التعاونية

إعلان

بناءً على حكم الاستئناف الصادر في ٢٠١٢/١/٢٣م.
بناءً على قرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل رقم ١٣٥/ت بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٥م.
بناءً على استقالة خمسة من أعضاء مجلس الإدارة.
بناءً على نص المادة رقم ٢٤ من قانون التعاون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩م.

يسر جمعية الوفرة الزراعية التعاونية
دعوة السادة أعضاء الجمعية العمومية لانتخاب خمسة أعضاء جدد

بدلا من الذين استقالوا وذلك مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/١٢/١٤ في مقر ديوانية المزارعين في جمعية الوفرة الزراعية قطعة ٣ ، اعتباراً من الساعة الرابعة مساءً وحتى الساعة السابعة مساءً.
وسيفتح باب الترشيح للراغبين في عضوية مجلس الإدارة اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/١١/٢٦م ولمدة عشرة أيام حتى نهاية يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١٢/٥م.
فعلى من يرغب في الترشيح مراجعة إدارة الجمعية لتعبئة النموذج المعد لذلك مصطحباً معه المستندات التالية :
١- البطاقة المدنية الأصلية. ٢- بطاقة العضوية. ٣- صورة من المؤهل الدراسي.
٤- موافقة أصلية من جهة العمل للعاملين بوزارتي «الدفاع والداخلية» والحرس الوطني بالموافقة على الترشح لعضوية مجلس إدارة الجمعية.
على أن يكون قد أمضى سنة ميلادية كاملة على انتسابه لعضوية الجمعية وألا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية وقت الترشح.
الفروانية - دوار المخفر - بجوار معرض اليوسفي - بناية شركة الباتل - الدور الثالث - مكتب (٥-٦)
للاستفسار : ٢٤٧٢٨٣٥٩ - ٢٤٧٢٨٣٦٨ - ٢٤٧٢٨٥٣٩ - ف : ٢٤٧٢٨٣٦٢
والله ولي التوفيق
مجلس الإدارة

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات
إعلان رقم (2012/108)
بشأن طرح الممارسة رقم 2013/2012/15
توريد وتركيب أحبار متنوعة
لآلات تصوير المستندات في بلدية الكويت
تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2013/2012/15 توريد وتركيب أحبار متنوعة لآلات تصوير المستندات طبقاً للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الأوسط)- الدور الرابع وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 20 د.ك (عشرون ديناراً فقط لاغير) غير قابلة للرد.
علماً بأنه سيتم عقد اجتماع تمهيدي للسادة الممارسين الحاصلين على وثيقة الممارسة يوم الاثنين الموافق 2012/12/3 الساعة العاشرة صباحاً بإدارة الخدمات العامة وأن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية - مبنى الوزير - الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2012/12/10 للاستفسار تلفون: 22401044 وتسري العطاءات لمدة (90) تسعون يوماً من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها، وتبلغ قيمة الكفالة الأولية مبلغ 100 د.ك (فقط مائة دينار لاغير) في صورة شيك مصدق أو كفالة مصرفية لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء علماً بأن هذه الممارسة قابلة للتجزئة.
مدير عام البلدية